

بتاريخ: 24 نوفمبر 2022 العدد: 684 المصدر: جريدة المال (2022-11-21)

عاجل مصادر: البنك المركزي يخطر البنوك بالتوقف عن تمويل مبادرات القطاع الخاص بفائدة 8%



كشفت مصادر مطلعة، أن البنك المركزي المصري أخطر البنوك بالتوقف عن منح تمويل أو استخدام جديد في إطار مبادرة القطاع الخاص الصناعي والزراعي والمقاولات والطاقة الجديدة والمتجددة بسعر عائد 8%، على أن يتم سداد رصيد المستخدم في إطار المبادرة تدريجياً وفق لأجل التسهيلات الائتمانية المتاحة.

[رابط الخبر](#)

تسبب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤١٥١ لسنة ٢٠٢٢ في كثير من الارتباك في مجتمع الأعمال الصناعي، وكذلك بين محدودي الدخل. في هذا الإطار، يركز هذا العدد من رأي في خبر في تعليقه على صحة القرار من المنظور الاقتصادي البحت، وأسباب الارتباك وكيفية التناول الصحيح للموضوع.

1. فيما يخص صحة القرار اقتصاديا، فهو ينطوي على إصلاح مؤسسي في الاتجاه الصحيح؛ فالأصل ألا تتعدد الصناديق والمبادرات وتكون تبعيتها لجهات مختلفة، مما يفقد متابعة بوصلة الإنفاق من قبل الدولة، والأصل أيضا ألا يكون مصدر المبادرات هو البنك المركزي، كما أن وجود أكثر من سعر فائدة في نفس الوقت يتسبب في اساءة الاستخدام إذا لم يتم وضع الضوابط الصحيحة، فيحصل البعض على قروض بسعر فائدة منخفض ليستخدما في سداد قروضه بالفائدة الأعلى ويُفقد الهدف الأصلي، وهو دعم فئات أو أغراض بعينها.

2. هذا يعني أن القرار والمبادرة الإصلاحية سليمة، ولكن المشكلة كالمعتاد للأسف في أسلوب التنفيذ وتوقيته والمجالات التي يركز عليها وكذلك في أسلوب الإعلان عنه.

3. بداية، يركز القرار الرسمي في مادته الأولى على القاعدة العامة بإشراف وزارة المالية على المبادرات، ثم تأتي المادة الثانية لتخص ٤ مبادرات بعينها، فيكون انطباع الجميع أن الموضوع يخص هذه المبادرات فقط، ثم تُداول الأخبار عن تعليمات شفوية من البنك المركزي بإلغاء مبادرة الـ ٨٪ الخاصة بالصناعة، وفي هذا ارباك كبير للمجتمع الصناعي الذي يعاني بالفعل من تقلص مقلق مستمر منذ بداية العام، فضلا عن تأثره بقرارات البنك المركزي في مارس الماضي، والتي تسببت في شبه توقف للنشاط الصناعي من إنتاج واستيراد خامات وتصدير، إضافة إلى تراكم

الديون على المصنعين والمزارعين والتجار من تراكم السلع في الموانئ وتحملهم لغرامات وتكاليف أراضيات نتيجة لمشاكل لا تخصهم بشكل مباشر.

4. يأتي القرار في هذا التوقيت القاتل ليحرم المجتمع الصناعي من امتيازات موجودة في كل بلاد العالم الجادة لتشجيع الصناعة، وقبل إلغاء قرارات البنك المركزي المعيبة بنهاية العام كما ذكر من قبل.

5. ثم تأتي المشكلة الأكبر في جعل وزارة المالية مسؤولة بشكل كامل عن المبادرات والمستفيدين وغيره، مما يحمل الوزارة دورا فنيا بعيدا عن تخصصها الأصلي، وهو توفير الأموال اللازمة للأغراض المختلفة، وسبق وجود مشكلات ضخمة في برنامج دعم الصادرات لتحويله عمليا لوزارة المالية وتحديد كيفية تعويض المصدرين بسبب عدم الإلمام باحتياجات الصناعة وموقعنا من المنافسة العالمية، وبسبب ضعف دور وزارة الصناعة الشديد.

6. ويستمر الأرباك بالتنفيذ الفوري بدون الإعلان عن آليات التنفيذ ومناقشتها مع مجتمع الأعمال المسئول عن التشغيل والإنتاج والتصدير والمنوط بهم حل مشكلة مصر من توافر العملة الصعبة إذا تم التعامل مع ملف التصدير بشكل سليم وبوعي صحيح باحتياجات الصناعة، ونفس المنطق ينطبق على القطاعات الإنتاجية والخدمية المختلفة.

7. إضافة إلى ذلك يأتي تأثير القرار بالتركيز على الفئات الاجتماعية الأكثر احتياجا وكذلك القطاعات الإنتاجية وكلاهما يحتاج للدعم الصحيح حتى تخرج مصر من أزمتها الاقتصادية الحالية، وتقل الآثار الاجتماعية السيئة للوضع الاقتصادي الصعب الحالي، مع العلم بأن أي تأثير سلبي للصناعة يتحول أيضا إلى ضعف في التشغيل والاستثمارات وهو عكس التوجه الذي تحتاجه البلاد.

8. وأخيراً، إذا كان أحد أسباب اتخاذ القرار بالشكل المفاجئ الحالي هو وجود حالات اساءة للاستخدام فالمطلوب المحاسبة وضبط الرقابة على التنفيذ وليس الإلغاء.

9. والمطلوب فتح حوار سريع مع مجتمع الأعمال والجمعيات الممثلة لمحدودي الدخل للتعرف على نتائج القرار، والعمل بشكل سريع على وضع آليات تنفيذ تفصيلية واقعية ويكون للوزارات الفنية مثل وزارة التجارة والصناعة ووزارة التضامن الاجتماعي وبرنامج الإسكان لمحدودي الدخل الدور الأكبر في تحديد المستفيدين ووضع نظام رقابي جاد لمتابعة وتقييم أداء المنظومة كلها وعدم تركها بشكل كامل لوزارة المالية كما هو مطروح في القرار.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناءً على وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

(c) ECES 2022 المركز المصري للدراسات الاقتصادية
جميع الحقوق محفوظة